صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي — يناير 2024

تزايد التفاؤل بدعم من توازن المخاطر وتحسن التوقعات

في تقريره الأخير عن آفاق الاقتصاد العالمي، أعرب صندوق النقد الدولي عن تفاؤله بتوافر فرصة أكبر لتحقيق الاقتصاد العالمي لهبوط ناعم بدعم من تحسن التوقعات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمرونة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والعديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الكبرى الأخرى. كما توقع أيضاً أن تساهم تدابير الدعم المالي المعلن عنها في الصين في تعزيز النمو العالمي. إلا أن التقرير سلط الضوء على التحديات المستمرة والتي تتمثل في تشديد الأوضاع النقدية وتزايد التباعد بين مسارات النمو العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستويات الدين العام والعجز المالي يعتبران أيضاً من أبرز المخاوف. وما زالت توقعات التضخم تشير إلى التحسن للعام 2025، إذ خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بمقدار 20 نقطة أساس إلى 4.4 في المائة، بينما ظلت توقعات التضخم للعام 2024 دون تغيير عند مستوى 5.8 في المائة، مقابل 6.8 في المائة في العام 2023.

أما بالنسبة للعوامل التي قد تساهم في تسجيل الاقتصاد العالمي لأداء أفضل من التوقعات، سلط صندوق النقد الدولي الضوء على انخفاض معدلات التضخم بوتيرة أسرع، وتيسير السياسات النقدية، واعتماد إصلاحات هيكلية قوية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تسارع وتيرة النمو. من جهة أخرى، تشمل المخاطر السلبية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة بعد الهجمات الأخيرة على البحر الأحمر، والمصاعب التي تواجه قطاع العقارات في الصين وخفض الحكومات للإنفاق، مما قد يؤثر سلباً على النمو. وذكر صندوق النقد الدولي أن الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها سفن الشحن في البحر الأحمر أدت إلى ارتفاع تكاليف النقل والتسبب في تعطيلها، إلا ان هذا لم ينعكس على أسعار السلع الأساسية خلال الفترة الأخيرة. كما أضاف صندوق النقد الدولي إن معايرة السياسة النقدية في مواجهة ديناميكية التضخم الأساسي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه صناع السياسات على مستوى العالم.

البلد / المناطق	يناير 2024 توقعات				مراجعات من اكتوبر 2023	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**2022**	**2023**	**توقعات 2024**	**توقعات 2025**	**توقعات 2024**	**توقعات 2025**
الناتج العالمي	3.5%	3.1%	3.1%	3.2%	0.2%	**0.0%**
الاقتصادات المتقدمة	2.6%	1.6%	1.5%	1.8%	0.1%	**0.0%**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.9%	2.5%	2.1%	1.7%	0.6%	-0.1%
منطقة اليورو	3.4%	0.5%	0.9%	1.7%	-0.3%	-0.1%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	4.1%	4.1%	4.1%	4.2%	0.1%	0.1%
الصين	3.0%	5.2%	4.6%	4.1%	0.4%	0.0%
الهند	7.2%	6.7%	6.5%	6.5%	0.2%	0.2%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.6%	2.0%	2.9%	4.2%	-0.5%	0.3%
المملكة العربية السعودية	8.7%	-1.1%	2.7%	5.5%	-1.3%	1.3%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	4.0%	3.3%	3.8%	4.1%	-0.2%	0.0%
حجم التجارة	**2022**	**2023**	**توقعات 2024**	**توقعات 2025**	**توقعات 2024**	**توقعات 2025**
حجم التجارة العالمية	5.2%	0.4%	3.3%	3.6%	-0.2%	-0.1%
الاقتصادات المتقدمة	6.1%	0.3%	2.6%	3.2%	-0.4%	-0.1%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	3.7%	0.6%	4.5%	4.4%	0.2%	0.0%
أسعار المستهلك	**2022**	**2023**	**توقعات 2024**	**توقعات 2025**	**توقعات 2024**	**توقعات 2025**
الاقتصادات المتقدمة	7.3%	4.6%	2.6%	2.0%	-0.4%	-0.2%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	9.8%	8.4%	8.1%	6.0%	0.3%	-0.2%

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير يناير 2024

ورفع صندوق النقد الدولي هامشياً توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2024 بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 3.1 في المائة، وأبقى على توقعات العام 2025 دون تغيير بمعدل نمو أعلى قليلاً بنسبة 3.2 في المائة. وتم رفع توقعات العام 2024 لكل من الاقتصادات المتقدمة وكذلك اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 10 نقاط أساس إلى 1.5 في المائة و4.1 في المائة، على التوالي. وبالنسبة للعام المقبل، أبقى صندوق النقد الدولي على توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة دون تغيير عند 1.8 في المائة، مع ادخال تخفيضات هامشية لمعدلات نمو الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وهو الأمر الذي قابله تعديل تصاعدي لمعدلات النمو المتوقعة لليابان والاقتصادات المتقدمة الأخرى. وتم رفع توقعات نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمعدل هامشي للعام 2025.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في المملكة المتحدة تدريجياً من 0.5 في المائة في العام 2023 إلى 0.6 في المائة في العام 2024، ثم إلى 1.6 في المائة في العام 2025، مع خفض توقعات العام 2025 بمقدار 40 نقطة أساس على خلفية قلة فرص النمو في ضوء المراجعات الإحصائية التصاعدية التي تم اجراؤها لمستويات الإنتاج خلال فترة الجائحة.

وبالانتقال إلى آسيا، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للصين بمقدار 40 نقطة أساس إلى 4.6 في المائة في العام 2024 بعد تسجيله لنمواً بنسبة 5.2 في المائة في العام 2023، إلا أن معدل النمو سيظل عند مستوى 4.1 في المائة في العام 2025. ويعزى رفع توقعات النمو للعام 2024 إلى ارتفاع معدل النمو بوتيرة أعلى من المتوقع في العام 2023 والإنفاق الحكومي لزيادة قدرتها على مواجهة الكوارث. وبالنسبة لتوقعات النمو في الهند، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد نمواً بنسبة 6.5 في المائة لكلا من عامي 2024 و2025، أي بتعديل تصاعدي قدره 20 نقطة أساس مقارنة بتقديرات أكتوبر 2023 لكلا العامين، بدعم من مرونة الطلب المحلي.

ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو اقتصادات أوروبا الناشئة والنامية من نسبة 2.7 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 2.8 في المائة في العام 2024، قبل أن تشهد تباطؤاً إلى 2.5 في المائة في العام 2025. ويعزى رفع توقعات النمو للعام 2023 بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بأكتوبر 2023 للاقتصاد الروسي. إذ تشير التوقعات إلى نمو اقتصاد روسيا بنسبة 2.6 في المائة في العام 2024 وبنسبة 1.1 في المائة في العام 2025، أي بمراجعة تصاعدية قدرها 150 نقطة أساس مقارنة بتوقعات أكتوبر 2023، مما يعكس استمرار النمو من الفترة السابقة بوتيرة أقوى من المتوقع في العام 2023 على خلفية ارتفاع الإنفاق العسكري وتزايد الاستهلاك الخاص بدعم من نمو الأجور في سوق العمل الضيق.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

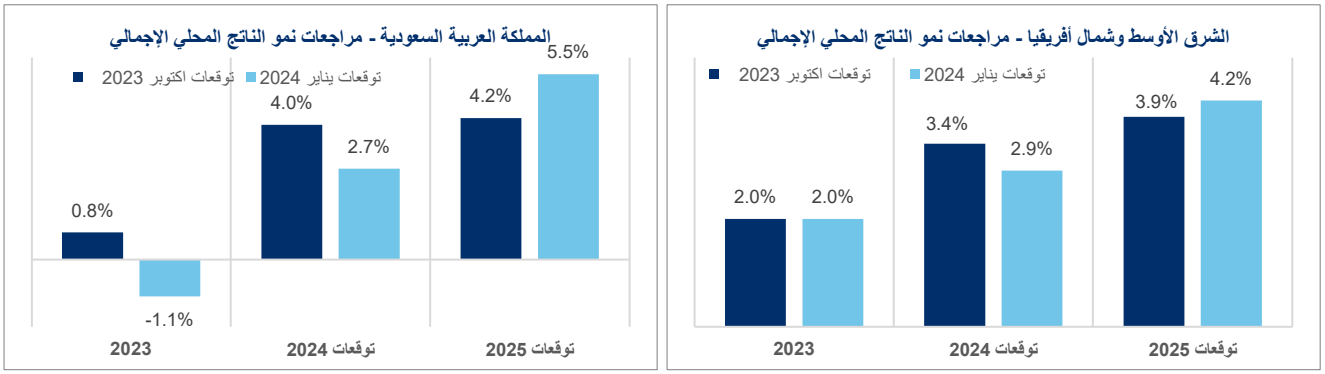

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير يناير 2024

تم خفض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار 50 نقطة أساس إلى نسبة 2.9 في المائة للعام 2024 ورفع التوقعات بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 4.2 في المائة للعام 2025. ويعزى خفض توقعات العام 2024 بصفة رئيسية إلى السعودية، بما يعكس الانخفاض المؤقت لإنتاج النفط في العام 2024، بما في ذلك التخفيضات أحادية الجانب وفقاً للاتفاق الذي تم

التوصل إليه من خلال الأوبك وحلفائها (منظمة الدول المصدرة للبترول، التي تضم روسيا وغيرها من مصدري النفط من خارج الأوبك)، في حين من المتوقع أن يحافظ النمو غير النفطي على مرونته. كما انعكس خفض توقعات العام 2024 على توقعات نمو الاقتصاد السعودي والذي من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 2.7 في المائة للعام 2024، مما يعتبر تعديلاً هبوطياً قدره 130 نقطة أساس، يليه تسجيل نمواً بنسبة 5.5 في المائة في العام 2025، أي برفع التوقعات بمقدار 130 نقطة أساس.

حجم التجارة العالمية

من المتوقع أن يصل حجم التجارة العالمية إلى نسبة 3.3 في المائة للعام 2024، بانخفاض قدره 20 نقطة أساس نتيجة الاختلالات التجارية والتشرذم الجيواقتصادي، الأمر الذي يتوقع أن يؤثر سلباً على التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 20 نقطة أساس إلى 4.5 في المائة في العام 2024، كما انخفضت توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة بمقدار 40 نقطة أساس إلى 2.6 في المائة للعام 2024. وفي العام المقبل، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة مراجعة هبوطية بمقدار 10 نقاط أساس إلى 3.2 في المائة، في حين ظلت توقعات نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية دون تغيير. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض أسعار الوقود والسلع الأولية بخلاف الوقود في عامي 2024 و2025 بما يتسق مع أسعار الفائدة التي من المتوقع أن تنخفض في الاقتصادات الكبرى.

تراجع معدلات التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في العام 2022

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي من 6.8 في المائة في العام 2023 إلى 5.8 في المائة في العام 2024 و4.4 في المائة في العام 2025، ولم تطرأ أية تعديلات على توقعات العام 2024 مقارنة بإصدار أكتوبر 2023، إلا انه تم خفض التوقعات بنسبة 0.2 في المائة للعام 2025. وفي العام 2024، من المرجح أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجع معدلات التضخم بوتيرة أسرع في ظل انخفاض التضخم بقدار 200 نقطة أساس إلى نسبة 2.6 في المائة، في حين ستشهد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية انخفاضاً بمقدار 30 نقطة أساس فقط إلى نسبة 8.1 في المائة. وتم خفض التوقعات لكلا من عامي 2024 و2025 للاقتصادات المتقدمة، في حين تم تعديلها بالزيادة للعام 2024 بالنسبة للأسواق الناشئة والدول النامية. وبدأت معدلات التضخم في الانخفاض على خلفية تشديد السياسات النقدية، وضعف نمو أسواق العمل، وانعكاس التأثيرات على انخفاض أسعار الطاقة، على الرغم من اختلاف العوامل بين دولة وأخرى.

كما أشار صندوق النقد الدولي إلى انه من المتوقع أن تشهد ما نسبته 80 في المائة من اقتصادات العالم انخفاض المتوسط السنوي لمعدل التضخم الكلي والتضخم الأساسي في العام 2024. وفي الربع الرابع من العام 2024، من المتوقع أن يصبح معدل التضخم الكلي أعلى بنسبة 0.6 في المائة من متوسط المستوى المستهدف للاقتصاد، مقابل نسبة 1.7 في المائة بنهاية العام 2023. وفي العديد من الاقتصادات الكبرى، يشير التعديل الهبوطي لتوقعات التضخم، إلى جانب الارتفاع المحدود للنشاط الاقتصادي، إلى هبوط النشاط الاقتصادي بوتيرة أهدأ من المتوقع.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com